

## الأمم المتحدة تتخذ موقفا حيا للالتزامات بالمعونات الدولية والتجارة والدين بينما تستعد مجموعة العشرين لعقد اجتماعاتها

نيويورك، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ – إن الالتزامات بمكافحة الفقر العالمي أصبحت أكثر أهمية عن ذي قبل في عالم يواجه أزمات تتعلق بالاقتصاد والغذاء والمناخ، هذا ما ورد في أحد تقارير الأمم المتحدة اليوم لدعم الأهداف الإنمائية للألفية.

ورغم أن المساعدات الإنمائية شهدت ارتفاعا ملحوظا ووصلت إلى معدلات قياسية في عام ٢٠٠٨، إلا أن المانحين لا يسدّدون ٣٥ مليار دولار سنويا من تعهدات عام ٢٠٠٥ بشأن تدفقات المعونات السنوية التي تعهدت بها مجموعة الدول الثمانية في غلن إيغلز، فضلا عن عدم سداد ٢٠ مليار دولار سنويا من المساعدات المقدمة إلى القارة الأفريقية، وذلك بحسب تقديرات الأمم المتحدة.

وقد كتب تقرير "تدعيم الشراكة العالمية الإنمائية في وقت الأزمات" فرقة العمل المعنية بالقصور عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمم العام، والتي تضم أكثر من ٢٠ وكالة من وكالات الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي، من أجل تتبع التقدم في الشراكة الإنمائية التي دعا إليها الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد استشهدت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة أشا روز ميجيرو بما حدث في العام الماضي من اقتران بين الركود الحاد ونقص الغذاء والانتشار المتوقع للأنفلونزا الوبائية هذا العام والتأثير المستمر للتغير المناخي، باعتبارها عوامل تعيق التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، جاء هذا في حديثها الذي ألقته بينما يستعد قادة العالم لافتتاح الجمعية العمومية في نيويورك الأسبوع المقبل، فضلا عن عقد قمة بيتسبرج لمجموعة الدول العشرين في وقت متأخر من هذا الشهر.

وأضافت قائلة "في أوقات النمو، حققنا الكثير، والآن يتحتم على العالم أن يظهر أنه بوسع إحراز تقدم في ظل ظروف غير مواتية – عندما تشتد حاجة الفقراء والجوعى والضعفاء إلينا."

### "فجوة التغطية" في المساعدات الإنمائية الرسمية

ارتفعت المساعدات الإنمائية الرسمية بما يقارب ١٠ بالمائة في عام ٢٠٠٨، حيث بلغت ١١٩,٨ مليار دولار، وفق التقرير الصادر عن الأمم المتحدة. كما أن حصة المساعدات الإنمائية الرسمية من إجمالي الدخل الوطني للدول المانحة شهدت تحسنا أيضا – من ٠,٢٨ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٠,٣٠ بالمائة في عام ٢٠٠٨. لكن هذه الزيادة تظل بعيدة جدا عن الهدف المتفق عليه بنسبة ٠,٧ بالمائة والذي يجب تحقيقه بحلول عام ٢٠١٥. كما أنها لا تفي بالالتزام بزيادة تدفقات المعونات الدولية لتبلغ ١٥٥ مليار دولار سنويا بحلول عام ٢٠١٠. لقد وضعت الأزمة العالمية ميزانيات المعونة بالدول المانحة تحت ضغط، مما يجعل من الأكثر صعوبة تحقيق الهدف الوسيط.

كما يُبرز التقرير "فجوة التغطية" في توزيع المساعدات الإنمائية الرسمية، حيث إن معظم الزيادات في المساعدات الإنمائية الرسمية منذ عام ٢٠٠٠ تقتصر على مجموعة من الدول في مرحلة ما بعد النزاع، ومنها العراق وأفغانستان. وعلى النقيض، لم تشهد العديد من الدول الأكثر فقرا في أفريقيا سوى زيادة محدودة للغاية في المعونة.

لقد تضررت الدول النامية جراء انهيار التمويل التجاري منذ بدء الأزمة المالية، حيث بلغ إجمالي الانخفاض ما يتراوح بين ١٠٠ و ٣٠٠ مليار دولار. وقد جاء تضيق الخناق على التمويل التجاري مقترنا بالآثار السيئة الناجمة عن القيود التجارية الجديدة في العديد من الدول، وتعثر جولة المفاوضات التجارية الإنمائية في الدوحة.

ومقارنة باتفاقية منظمة التجارة العالمية في هونج كونج عام ٢٠٠٥ للسماح بالوصول المعفي من الرسوم بنسبة ٩٧ بالمائة للواردات من البلدان الأقل نمواً، فإن ٨٠ بالمائة فقط من صادرات البلدان الأقل نمواً حصلت على الإعفاء من الرسوم في أسواق الدول الصناعية.

ويجد التقرير أيضاً أنه حتى بعد النجاح الذي حققته مبادرتين رئيسيتين لتخفيف الدين، فإن ارتفاع أسعار الوقود والغذاء المستورد مقترنا بضعف الطلب على سلع الصادرات جعل الدول النامية تواجه صعوبات في سداد ديونها الخارجية.

### الوصول إلى الدواء والتكنولوجيا

يجد التقرير الصادر عن الأمم المتحدة أنه مع تعرض القوة الشرائية للفقراء للتهديد، فإن تكلفة العديد من الأدوية الضرورية تشهد ارتفاعاً. فالأشخاص في الدول النامية يدفعون الآن في المتوسط أسعاراً تزيد بما يتراوح من ثلاث إلى ست مرات عن الأسعار المرجعية العالمية لأرخص الأدوية الجنيسية.

ولا تزال الفجوة الرقمية بين الفقراء والأغنياء واسعة النطاق، فيما بين الدول وداخل الدولة الواحدة. ورغم اشتراك ما يزيد عن ٦٥ مليون مشترك جديد في الهواتف الجوال في أفريقيا في عام ٢٠٠٧، إلا أن معدل الانتشار لا يزال أقل من ثلث السكان، مقارنة بنسبة ١٠٠ في المائة في الدول المتقدمة. كما أن خدمة الإنترنت فائق السرعة الثابتة تظل مرتفعة التكلفة بشكل مُقيد في الدول النامية، حيث يدفع السكان ١٠ أضعاف ما يدفعه السكان في الدول الصناعية.

يوصي تقرير "تدعيم الشراكة العالمية الإنمائية" بإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لتحسين الوصول إلى الدواء الضروري وخدمات الهاتف الجوال وخدمات الإنترنت.

والفكرة الرئيسية المنبثقة عن دراسة الأمم المتحدة هي أن تنفيذ مجمل الالتزامات الدولية قد يساعد بفعالية على تعزيز النمو المستدام اقتصادياً وبيئياً – وهو نمو من شأنه أن يحد من التغير المناخي ويعمل في الوقت ذاته على مواجهة العجز السياسي والاقتصادي وتدهور الصحة العامة المرتبط بالفقر المدقع.

جهات الاتصال الإعلامية:

نيوتن كانهيم، +1 212 963 5602، [kanhema@un.org](mailto:kanhema@un.org)

فرانك كرونو، +1 212 963 8264، [kuwonu@un.org](mailto:kuwonu@un.org)

ساندرا ماكاريا، +1 212 906 5377، [sandra.macharia@undp.org](mailto:sandra.macharia@undp.org)

الموقع الإلكتروني: [www.un.org/esa/policy/mdggap](http://www.un.org/esa/policy/mdggap)

صادر عن إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي